مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

(٢٤) صوتا لوحدة العراق
-الجزء الاول -

ما هو منظور دول أوقيانوسيا وآسيا حول تنظيم "داعش"؟

(٢٨) صفحة تهدد حلف واشنطن والرياض

السنة الثانية

العدد ((١١٠))

الأحد : ١٥ / ٢ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- الشرق الأوسط: التحديات الإقليمية والحسابات الدولية | ٣

مقالات استراتيجية

- إصلاح العراق
  هل بإمكان العبادي إنهاء مخاطر تقسيم العراق؟ | ٤
- التحدي القادم في الشرق الأوسط
  "دور الجهات الفاعلة غير الحكومية" | ٧
- ماضي وحاضر ومستقبل القبائل العراقية
  في بناء الهوية الوطنية | ٩
- (٢٤) صوتا لوحدة العراق
  -الجزء الاول - | ١١
- ما هو منظور دول أوقيانوسيا وآسيا حول تنظيم "داعش"؟ | ١٥
- (٢٨) صفحة تهدد حلف واشنطن والرياض | ١٩

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

أيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١١٠]

الشرق الأوسط: التحديات الإقليمية والحسابات الدولية

الشرق الأوسط يعيد تشكيل نفسه؛ لعوامل داخلية وخارجية عدة، ولكن عملية إعادة التشكيل الجديدة لهذه المنطقة الحيوية من العالم، قد تكون إيجابية في نهاية النفق، أو تكون سلبية بصورة درامية مؤلمة، وذلك يتوقف على القدرة في التنبؤ الصحيح، والاستعداد الجيد لما هو قادم من قبل صناع القرار.

عزيزي القارئ المهتم، ستجد في هذا العدد من إصدار (**العراق في مراكز الأبحاث العالمية**) ستة مقالات تحليلية ذات علاقة بالشأن العراقي والشرق أوسطي: المقالة الأولى (**إصلاح العراق: هل بإمكان العبادي إنهاء مخاطر التقسيم**)، للكاتب (**محمد المالكي**)، نشرته مجلة (**الشؤون الدولية**) المشهورة، يمتدح كاتبه شخصية السيد العبادي، ويجد أن قيادته ستختبر من خلال مدى قدرته على كسب ثقة السنة العرب، والتعامل مع الميليشيات الشيعية في مرحلة ما بعد "داعش"، وكسب الدعم العربي لحكومته.

المقال الثاني (**التحدي القادم في الشرق الأوسط، دور الجهات الفاعلة غير الحكومية**)، للكاتب (**حاييم مالكا**)، نشره (**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**)، ويسلط الضوء على التنظيمات غير الحكومية كالقاعدة وحماس وحزب الله ... تلك التنظيمات التي باتت لاعبا أساسيا في الشرق الأوسط، لا يمكن احتواءها؛ لكونها قابلة للتكيف والتطور.

المقال الثالث (**ماضي وحاضر ومستقبل القبائل العراقية في بناء الهوية الوطنية**)، للكاتب (**جيب ستيفنسبو سورينسن**)، نشره (**مجلس الأطلسي**)، ويستعرض كاتبه الدور التأريخي للعشائر في العراق، وما يمكن أن تلعبه في تشكيل الهوية الوطنية، ويحذر حكومة العبادي من فقدان ثقة هذه العشائر لاسيما السنية؛ لأن العشائر في العراق قوة لا يمكن إغفالها.

المقال الرابع (**٢٤ صوتا لوحدة العراق**)، نشره (**موقع تأملات حول العراق**)، ويستعرض فيه رأي مجموعة من الخبراء المختصين حول العالم حول سؤال رئيس هو: **هل سيبقى العراق موحدا أم هو في طريقه إلى التقسيم؟**. يعرض في إصدارنا هذا الجزء الأول من المقال، ويضم آراء (**أحمد علي**)، و(**د. وليام أندرسون**)، و(**د. اماتيزا بارام**).

المقال الخامس (**ما هو منظور دول أوقيانوسيا وآسيا حول تنظيم "داعش"**)، للكاتب (**هارون.ي زيلين**)، نشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، وهو يمثل تحليلا لمواقف الصين واليابان وسنغافورة ونيوزلندا واستراليا واندونيسيا وماليزيا... من الحرب على "داعش"، بعد أن بدأ طموح هذا التنظيم لا يقتصر على العراق وسوريا. فهذه الدول مجمعة على محاربته، لكنها تختلف في آليات التعامل مع هذا التهديد الإرهابي.

المقال السادس (**٢٨ صفحة تهدد حلف واشنطن والرياض**)، للكاتبة (**لورا ماندفيل**)، نشرته(**صحيفة ليفيغارو**)، ويتحدث عن وثيقة أعدتها لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وتم إخفاء (٢٨) صفحة من هذه الوثيقة بحجة حماية الأمن القومي الأمريكي، وهذه الصفحات تتحدث عن تورط سعودي بهذه الأحداث، وظهور هذه الصفحات ستكون له تداعيات سلبية على العلاقات الأمريكية - السعودية.

العدد [١١٠]

إصلاح العراق
هل بإمكان العبادي إنهاء مخاطر تقسيم العراق؟

الكاتب: محمد المالكي (Muhamed H. Almaliky)، باحث في مركز ويذرهيد للشؤون الدولية بجامعة هارفارد

الناشر: الفورن أفيرس (foreignaffairs)
١٦ / كانون الثاني / ٢٠١٥

ترجمة وتلخيص: م.م. حيدر رضا محمد

خلال الأشهر القليلة الماضية، زين العبادي سيرته الذاتية المثيرة للإعجاب، إذ نجح في إرضاء الأكراد، وإعادة بناء الجيش، وبناء علاقات مع الجيران خصوصا تركيا والدول العربية السنية، وتجديد العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية. إن إنهاء تنظيم "داعش" يتطلب دعما سنيا من الداخل ودعما من الدول العربية في المنطقة.

استهل الباحث مقاله بالإشارة إلى رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الذي كان قد نفي إلى المملكة المتحدة في عهد الرئيس السابق صدام حسين. فقد خرج مؤخراً من الظل لقيادة الدولة التي تعاني من أزمة سياسية وتهديد أمني كبير منذ عام ٢٠٠٣. وقد عين إلى المكتب رسمياً في ٨ / أيلول، ليرث بلدا - هو بالأساس - في حالة خراب، إذ سيطر مسلحو تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") على ثلث العراق بما فيه الموصل ثاني أكبر محافظة عراقية، وسيطر الأكراد على محافظة كركوك الغنية بالنفط وتهدد بالانفصال، والشيعة يستعدون لمزيد من تقدم تنظيم "داعش".

على الرغم من أن العبادي قائد لم يختبر بعد، إلا أن تعيينه الأول نال موافقة محلية ودولية واسعة؛ بسبب وعوده - وهو شيعي - بتحقيق توازن بين المصالح المتضاربة للمجموعات العرقية والطائفية في العراق (سنة وشيعة وأكراد). وكان العبادي معروفا في البرلمان كزعيم تصالحي وصاحب توجه لحل المشاكل. ولكي نكون منصفين، فإن جزء من الضجة المبكرة حول العبادي قد تنبع في الواقع من الإغاثة الجماعية من سلفه نوري المالكي، الذي غادر في نهاية المطاف. ففي ولاية حكمه - أي المالكي - نفر منه السنة والأكراد وكذلك تركيا ودول الخليج، مع خطته لتوطيد السلطة بيده.

عملية التوازن

في الأشهر القليلة الأولى لرئيس الوزراء حيدر العبادي، عمل على تخفيف المواجهة الطويلة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان حول تقاسم الثروة النفطية، وأخيراً تقديم الدعم العسكري للقوات العسكرية الكردية (البيشمركة)، التي أهملت تماماً في ظل حكومة المالكي. وبموجب الاتفاق الجديد في ديسمبر، بغداد ستدفع إلى حكومة إقليم كردستان نصف العائدات النفطية الناتجة من الحقول التي يسيطر عليها الأكراد، وكذلك سيتم تسليح البيشمركة والسماح للولايات المتحدة بتسليحهم. إن هذا الاتفاق يعد تنازلا كبيرا يقدمه في وقت مبكر من ولايته، إلا أنه يسمح لتهدئة دعوات الأكراد من أجل الاستقلال.

كما ويدل الاتفاق على تعاون العبادي مع الولايات المتحدة التي توسطت في المفاوضات، فضلا على أن توقيت الصفقة تحرر حكومة العبادي للتركيز على المصالحة مع السنة، الذي تحول بعضهم للقتال إلى جانب تنظيم "داعش" بعد سنوات من الإقصاء في ظل حكومة المالكي.

على الرغم من أن السنة سعداء برحيل المالكي، إلا أنهم ليسوا على ثقة كاملة بحيدر العبادي، سوى عدد قليل من القبائل السنية في محافظة الأنبار، التي احتل معظم أراضيها تنظيم "داعش"، إذ انضمت إلى القوات الحكومية لهزيمة المتمردين، ولكن إضعاف دور السنة سوف يُضعف موقفهم تجاه حكومة العبادي. وقد خصصت الحكومة الجديدة المزيد من المناصب للقادة السنة وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠، إذ وافق البرلمان على تعيين وزيري للدفاع والداخلية بعد شهرين من النقاشات الحادة. وقد شغل منصب الدفاع خالد العبيدي، وهو سياسي سني بارز من الموصل. وفي نوفمبر، عندما أصدر قاض - عُين من قبل المالكي - حكماً بالإعدام ضد أحمد العلواني - وهو زعيم سياسي سني بارز، تساعد قبيلته حكومة بغداد في حربها ضد تنظيم "داعش" - تواصل العبادي مع زعماء العشائر ووقف الحكم، (العلواني كان قد اتهم بقتل جنديين أثناء مداهمة الأمن لمقره في ديسمبر عام ٢٠١٣، وقد نفى التهم الموجهة إليه). وفي خطر فقدان الدعم من داخل ائتلافه وناخبيه الشيعة، بدأ العبادي بحملة لإزالة الفاسدين من المسؤولين والقادة العسكريين الذي تم تعيينهم من قبل المالكي، وبعضهم يحصلون على رواتب من الاشراف على "الجنود الفضائيين" أو قوات تتلقى أجورا من دون أي عمل، وهي تكلف الدولة ملايين الدولارات. وحدد العبادي (٥٠,٠٠٠) على الأقل من هذا النوع من الجنود.

إن دافع العبادي لإصلاح الجيش يذهب إلى أبعد من مجرد موازنة التوترات الطائفية. وقد عملت الحملات الجوية التي تقودها الولايات المتحدة ضد مسلحي تنظيم "داعش" من أجل احتوائها، إلا أن هزيمة تنظيم "داعش" تتطلب إعادة تأهيل القوات البرية العراقية التي تناثرت في مواجهة هذا التنظيم مسبقا عند احتلال الموصل في حزيران من عام ٢٠١٤. ولإطلاق هذه العملية، العبادي استبدل (٣٦) من الضباط الفاسدين، ومعظمهم من الشيعة. وكان العبادي يعمل مع مستشاري الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأجنبية الأخرى على إعادة وتدريب وتسليح وتجهيز القوات العراقية. وفي الحقيقة، إنه يدل على مستوى جديد من الثقة في الحكومة العراقية. وقد تعهدت الحكومة الأمريكية بـ(١,٥) مليار دولار لتدريب وتسليح واستئناف بيع طائرات مقاتلة من نوع [f 16]، والتي كانت قد علقت بعد الغزو الأمريكي الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣.

إلى جانب الميليشيات الشيعية التي حشدت لمحاربة تنظيم "داعش" بعد أن أصدر المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني فتوى في حزيران، عندما استولى التنظيم على الموصل وأعدم المئات من المدنيين. هذه القوات المشتركة تمكنت من استعادة بعض القرى والبلدات التي استولى عليها تنظيم "داعش". وكذلك العبادي يتشاور وينسق مع واشنطن لاستبدال قوات الأمن التي يهيمن عليها الشيعة بالسكان المحليين

لتشكيل وحدات الحرس الوطني السني التي ستدافع عن المدن، والتي تعد معادية للتواجد العسكري الشيعي في مناطقهم. وسيتم اختبار نهجه في كيفية محاربة الميليشيات المدعومة من إيران بعد هزيمة "داعش". على الرغم من أنها منعت "داعش" من الوصول إلى بغداد، إلا أن وجودها مع القوات الأمنية يعدّه السنة تهديداً.

إن تخفيف الشكاوي الكردية والسنية ليست خالية من التكلفة. فالعبادي قد يفقد بعض الدعم من داخل ائتلاف دولة القانون (كتلة سياسية شيعية تضم حزب الدعوة، ويسيطر عليها المالكي)، ومن المجتمع العراقي الشيعي على نطاق واسع. إذ أغضبتهم الصفقة مع الأكراد، والناس في البصرة، المدينة الجنوبية الغنية بالنفط، التي تنتج (٩٠ ٪) من النفط، يشنون حملة عامة في العراق للحكم الذاتي. ومن أجل تهدئة كل من الشيعة والسنة، كان العبادي في موقفين: عام لدعم الشيعة، وخاص لاسترضاء السنة. لقد أكد العبادي أنه لن يتدخل في حكم الإعدام الصادر بحق العلواني، وأوضح للزعماء السنة أنه لن يكون هناك أي تنفيذ. وقام بزيارة هادئة إلى البصرة مؤخرا؛ لتقديم المزيد من السلطة للمحافظة كوسيلة لتخفيف الطلب على الحكم الذاتي.

إزالة الأسوار

وعندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية، فقد بذل العبادي جهدا أكثر أهمية في تهدئة العداء مع الدول العربية السنية. وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، أرسل العراق مسؤولين رفيعي المستوى إلى البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في محاولة لتخفيف حدة التوتر، وبناء الثقة، وحشد الدعم في محاربة تنظيم "داعش". إن هذه المبادرات الدبلوماسية تؤكد على التغيرات الأساسية في سياسة العراق الخارجية، وتوضح أن أي نجاح في هزيمة "داعش" والمصالحة مع السنة في الداخل، تتطلب الدعم من الدول العربية السنية في المنطقة.

وفي المقابل استجابت القيادات في جميع أنحاء المنطقة بحرارة لجهود بغداد، إذ رحبت المملكة العربية السعودية بتعيين العبادي، وأعلنت أنها على استعداد فوري للتعاون مع حكومته. وبعد زيارة الرئيس العراقي فؤاد معصوم للمملكة في نوفمبر الماضي، أعلنت المملكة عن استعدادها لفتح سفارتها التي أغلقت منذ حرب الخليج عام ١٩٩٠، وأعرب وزير خارجيتها سعود الفيصل عن رغبته لزيارة العراق إذا كانت الظروف ستسمح بذلك. فضلا على ذلك، فقد زار العبادي مصر والأردن وتركيا لمناقشة الاستراتيجيات الإقليمية لمكافحة المتشددين الإسلاميين. ولكن قبل تطبيع العلاقات بشكل كامل، فإن دول الخليج تريد أن ترى مزيداً من الجهود في بغداد لتلبية مطالب العراقيين السنة وتقليل علاقتها مع إيران. العبادي ما زال مقيدا بولائه الرسمي، وكان صاحب أول زيارة دبلوماسية رسمية إلى إيران، ممّا يدل على قوة التاثير السياسي لهذا البلد.

واختتم الكاتب مقاله بالقول: في غضون ثلاثة أشهر فقط، زين العبادي سيرته الذاتية القصيرة المثيرة للاعجاب، إذ نجح في استرضاء الأكراد، وإعادة بناء الجيش، وفتح حوارات مع الجيران العرب، وتجديد العلاقات مع الولايات المتحدة، فضلا عن التزامه بحل مشكلة الفتن الطائفية في العراق. وما هذه التدابير سوى غيض من فيض.

رابط المقال: http://goo.gl/OhxplA

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الأحد: ٢٠١٥/٢/١٥

العدد [١١٠]

التحدي القادم في الشرق الأوسط
"دور الجهات الفاعلة غير الحكومية"

الكاتب: حاييم مالكا
الناشر: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)
ترجمة وعرض: م.م. حسين باسم عبد الأمير

٢٠١٤/١١/١٢

إن التحدي الكبير للجيل القادم في الشرق الأوسط، هو كيف يجب أن يتم تطوير هياكل الدولة بما يلبي احتياجات السكان ويُقدّم لهم رؤية مُقنعة؟. إن لم تقُم الحكومات بأخذ زمام المبادرة في وضع رؤى جديدة للمستقبل تكون مُقنعة بالنسبة للسكان، فإن المجاميع المسلحة غير التابعة للدولة سوف تفعل ذلك بدلا عنهم.

يستهل الكاتب مقاله بالإشارة إلى انصرام نصف قرن منذ أن انقسم الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة بين حلفاء للولايات المتحدة وخصوم، ومع ذلك فقد تمكنت الولايات المتحدة اليوم من أن يكون لديها علاقات ودية مع كل الدول العربية تقريبا، سوى نظام الأسد في سوريا. **وعلى الرغم من ذلك، فقد ظهرت الجماعات المسلحة غير الحكومية كفاعلين رئيسيين في نزاعات المنطقة، وهم في الغالب معادون للولايات المتحدة. كما وتعمل هذه الجماعات على تقويض الأهداف السياسية للولايات المتحدة وزعزعة استقرار الدول الهشة وقتل المدنيين.**

وهذا يحتم على الولايات المُتحدة - أكثر من أي وقت مضى - أن تتعامل بفطنة مع تلك الدول التي تحولت من العداء تجاهها، والتي تعمل في بيئات سياسية معقدة بشكل متزايد. ويتطلب ذلك قيام المسؤولين الحكوميين الأمريكيين بإظهار اليقظة والنشاط والإبداع في الوقت الذي تتصاعد فيه مخاوف أمنية عديدة يتم تباحثها داخل جدران السفارة.

الولايات المتحدة لديها العديد من أدوات الضغط على الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، إلّا أنها ذات تأثير أقل من تلك الأدوات التي تملكها الولايات المتحدة تجاه الحكومات. كما أن علاقاتها الثنائية وثيقة مع الحكومات التي شجعت الولايات المتحدة على تسمية العديد من مثل هذه المجموعات تحت لافتة المنظمات الإرهابية. وعندما يتعلق الأمر بالجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، فإن الهدف والأدوات غالبا ما تنحصر في "العزل" أو "القضاء" عليها.

وحتى الآن، فقد ازدهرت هذه المجاميع المسلحة غير التابعة للدول، حيث تكيّفت وتمكنت من توظيف القيود السياسية والفرص، وبدأت - وعلى نحو متزايد - تعمل وظيفيا حالها حال الدول. هذه المجموعات **تسيطر على الأراضي وتنخرط في الدبلوماسية وتكون دوائر انتخابية وتمارس السياسة**، بدلا من مجرد البحث عن حصة في أنظمة الدولة القائمة. كما أن هذه الجماعات غير الحكومية أعادت تصميم وإنشاء نُظمها الخاصة.

جزء من التحدي بالنسبة للولايات المتحدة هو كيفية معالجة الأسباب الجذرية التي توفر الدعم والتأييد

الذي تتمتع به هذه الجماعات المسلحة. ففي كثير من الحالات، فإن الجماعات المسلحة غير الحكومية هي بطبيعتها أطراف سياسية فاعلة وتحمل أهداف متماثلة ومكررة ومُقنعة لدى قطاعات كبيرة من السكان المحليين. فقد قاتل حزب الله من أجل حقوق السكان الأغلبية الشيعة التي كانت مهمشة منذ فترة طويلة ضمن لبنان الحديث. كما قدمت حماس البديل الإسلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية المتغطرسة والفاسدة والتي يعتقد النقاد بأنها لم تفعل شيئا يذكر لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وحتى في الحرب ضد تنظيم القاعدة و"داعش"، يبدو أن هناك العديد من الشباب مستعدون للموت من أجل الأفكار والأهداف التي تتبناها هذه الحركات. إن "داعش" تمتلك دوافع قوية توفر لها الدعم، **فهي كيان اجتماعي سياسي "يوتوبي" يجتذب الشباب الساخطين**، كما أنها **توفر حماية قوية للمصالح الطائفية لملايين العرب السنة في سوريا والعراق ممن يشعرون بالحرمان المُمنهج.**

سوف تستمر هذه المجاميع بجذب الأجانب طالما أنها تقنعهم بأن مشروعها لبناء الخلافة ما يزال صادقا وبديلا مجديا لأشكال الحكومات الأخرى في المنطقة. كما أنه من المرجح لها أن تستمر بالحصول على الدعم في العراق طالما أن مؤيدي تلك المجاميع يعتقدون أن السياسيين الشيعة يشكلون التهديد الأكبر لمصالحهم.

وبعيداً عن فطنتهم السياسية، **فقد أصبحت العديد من الجماعات المسلحة غير الحكومية توفر لأولئك المؤيدين الأمن.** حيث قامت ألوية عسكرية إسلامية بدفع الرواتب من بعد الثورة على الحكومة الليبية وتوفير الأمن في المستشفيات والمنشآت الحكومية. كذلك حماس، فبالرغم من أنها ما تزال ملتزمة بمحاربة إسرائيل، إلّا أنها تمنع أحيانا إطلاق الصواريخ من قبل مجموعات مسلحة أصغر حجما، وتستخدم هيمنتها الأمنية بما يُحدد أنشطة خلايا تابعة لتنظيم القاعدة في غزة والتي يمكن أن تشكل تهديدا أكثر فتكا. في سوريا، حزب الله يقاتل تنظيم "داعش" وجبهة النصرة التابع لتنظيم القاعدة، بهدف التقاطع مع الولايات المتحدة.

هكذا، فإن لهذه المجاميع بعد سياسي، وهو ما يشكل تحديات أكثر تعقيدا بالنسبة لصانعي السياسات في الولايات المتحدة. كما أن تجارب العقود القليلة الماضية تشير إلى أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لا يمكن القضاء عليها. إنه من الممكن أن يتم احتوائها وتفكيك قدراتها، **ولكن بحكم طبيعتها يُمكن لها أن تستمر في التطور. إن هذه المجاميع لها قابلية التكيّف مع القيود الجديدة، واستغلال الفرص، وإعادة تشكيل نفسها لتواجه بيئات جديدة.**

وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن النصر من غير المرجح له أن يتمّ عبر إلحاق الهزيمة والقضاء على هذه المجاميع. بدلا من ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تعمل على تغيير الظروف السياسية والاجتماعية التي تسمح لهم بالنمو والازدهار. إن التحدي الكبير للجيل القادم في الشرق الأوسط، هو كيف يجب أن يتم تطوير هياكل الدولة بما يلبي احتياجات السكان ويُقدم لهم رؤية مُقنعة. إن لم تقُم الحكومات بأخذ زمام المبادرة في وضع رؤى جديدة للمستقبل تكون مُقنعة بالنسبة للسكان، فإن المجاميع المسلحة غير التابعة للدولة سوف تفعل ذلك بدلا عنهم.

رابط المقال: http://goo.gl/DmUn6e

ماضي وحاضر ومستقبل القبائل العراقية في بناء الهوية الوطنية

الكاتب : جيب ستيفنسبو سورينسن (JEPPE STAVNSBO SORENSEN)
الناشر : المجلس الأطلسي
٢٨ / كانون الثاني / ٢٠١٥
ترجمة : د. حسين أحمد دخيل

يبدو أن تشجيع رئيس الوزراء حيدر العبادي لثورة العشائر في قتال تنظيم "داعش" الإرهابي هو رد فعل ضروري نتيجة الحالة المزرية للجيش العراقي ولتعزيز الحفاظ على القوة الفعالة واستدامة زخم المواجهة للتصدي لتهديد الجهاديين. وهنا اختار العبادي تكتيكا مألوفا لما شهده العراق سابقا من قبل القوى السياسية العراقية واستخدم من قبل الحكومات السابقة في نظام صدام حسين لتوحيد العشائر حول السياسات والهوية العراقية.

خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، واجه نظام البعث انهيار الشرعية السياسية نتيجة انتفاضة عام ١٩٩١ في كردستان في شمال البلاد والانتفاضة الشيعية في جنوب البلاد والحرب الاستنزافية مع إيران والحرب مع الغرب بعد غزو دولة الكويت، وهذه جميعها قادت إلى خلق تحديات اقتصادية للنظام. وهذه الأحداث أجبرت صدام على تحريك وتنشيط المنهج البعثي في العلمانية والاشتراكية التي فقدت صداها بين الناس. وعمل أيضا على تعديل الحقائق السياسية والاقتصادية عبر البدء بالحملة الإيمانية التي استهدفت تعزيز الشرعية الدينية والسياسية بوضع القناع الإسلامي والتي قادت إلى تفضيل نظام صدام المناسبات الدينية وتفضيل السياسات الإسلامية في العراق والسماح للمنظمات الإسلامية الإقليمية لعقد اجتماعاتها والقيام بنشاطاتها في بغداد.

وتبنى نظام حزب البعث أيضا سياسة هدفت إلى حلحلة الصراعات العشائرية الداخلية وهيمنة الأعراف العشائرية على أنماط السلوك، وعزز الممارسات القضائية العشائرية وقبائل مسلحة بشكل انتقائي وادماجهم في الجهاز السياسي لضمان عدم نمو أي منهم مما يشكل تهديدا لأمن الدولة، وعد حزب البعث نفسه "عشيرة لكل العشائر". وحاولت هذه الاستراتيجية بناء هوية عراقية وطنية جديدة بعد فشل الهويات السابقة مثل الهوية الهاشمية، والقومية، والاشتراكية. وحاول صدام إعادة بناء قواسم مشتركة لتوحيد السُنة والشيعة تحت راية وطنية واحدة عبر إنعاش وإحياء القرابة والتقاليد العشائرية السابقة، كما حصل بعد مرحلة الاستعمار. ومع ذلك، كانت الاستراتيجيات الإسلامية والولاء العشائري أداة أولية أساسية لنظام صدام لتقوية سياسات النظام بدلا من التعبير عن اعتقاد ديني أو آيديولوجي.

السؤال، هو كيف يتم تثبيت هذا على السياسات العراقية الحالية وتشجيع ثورة العشائر، وما هو الاختلاف في المنهج عن مرحلة نظام صدام السابقة ؟.

يجيب الكاتب، أنه في عراق اليوم تصرفت القبائل باستقلالية أكبر ودخلت بتحد مفتوح مع حكومة نوري المالكي، ومن ثم أجبرت القوة والدعم الشعبي للقبائل السنية حكومة العبادي الجديدة على قبول مطالب العشائر والتي أهملتها أو أفشلتها حكومة المالكي.

على أي حال، هناك سبب مشترك واحد للعشائر السنية والحكومة التي يقودها الشيعة وهو قتال تنظيم "داعش"، وهذا التحالف غير الطائفي في قتال تنظيم "داعش" اشتركت فيه القبائل السُنية مع الجيش العراقي والقوات الشعبية الشيعية. ومع دعم الضربات الجوية للتحالف الدولي جَعلت قوات المقاومة الشعبية العسكرية العشائرية العراقية في تقدم حقيقي عبر تحرير مزيد من الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم "داعش" في شمال وغرب العراق وأجبرته على اتخاذ موقف دفاعي.

رغم ذلك، يبدو أن ثورة العبادي العشائرية هي الوحيدة القادرة على قتال المتطرفين وحماية البلاد. ويبقى غير واضح كيف يتم تجديد الهوية القبلية التي ستلعب دورا مهما بعد هزيمة تنظيم "داعش". ومع ذلك، فالواضح أن العشائر العراقية تلعب مرة أخرى دورا محوريا في بناء الهوية العراقية التي أثبتت التجارب أنها هشة وعرضة للتغيير منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١. وفي عراق ما بعد صدام، أصبحت العشائر تشغل مجالات القوة الحقيقية وتشغل مواقع سياسية مهمة. وعلى هذا النحو يمكن أن يظهر اثنان من السيناريوهات بعد هزيمة داعش:

١. يمكن أن يفشل حزب الدعوة الشيعي مرة أخرى في إشراك أبناء القبائل السنية في الحكومة، وهذا الفشل ربما سيعزز الشعور بالعزلة والاغتراب لدى أبناء السُنة، وربما يؤدي إلى تمرد القبائل السُنية ضد الحكومة مثلما رأينا ذلك مع حكومة المالكي السابقة. والسيناريو الأسوأ هنا، هو يمكن أن نرى العراق يعود إلى البيئة المليئة بالكراهية التي قادت إلى الاقتتال الطائفي خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والتي تقود إلى ازدهار الجماعات المتطرفة مثل تنظيم "داعش" وتنظيم القاعدة الإرهابيين.

٢. بدلا من ذلك، يمكن أن تبقى العشائر موحدة وتندمج في العملية السياسية في بغداد. ويمكنهم بعد ذلك تشكيل السياسات والهوية الوطنية للعراق. ويمكن أن تؤدي مشاركتهم في الحياة السياسية الوطنية إلى نزع سلاح القبائل أو دمج العناصر المسلحة في الجيش الوطني. هذا الإجراء سيتطلب تطوير البنية التحتية والأمن لمواطني العشائر الذين يعيشون في الريف، خشية أن تواجه نفس المصير الذي شهدته في ظل حكومة المالكي.

إن تطوير المؤسسات في المناطق الريفية وسياسة الاندماج ستنقذ سكان الريف من الفقر والعزلة والأمية وتضع الأسس لهوية وطنية مشتركة، وسيشعر مواطنو الريف أنهم جزء من المشروع الوطني. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تتبنى الحكومة مناهج مدرسية وطنية تأخذ بنظر الاهتمام التنوع المتأصل في المجتمع العراقي، وأن تعمل الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية، وتنهض بالتنمية الاقتصادية، وتعمل على توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، وتنمية القطاع الزراعي في المناطق الريفية. هذه السياسات يمكن أن تعزز الوحدة الوطنية التي ستسمح للحكومة العراقية لمكافحة التطرف.

ومن الضروري لحكومة بغداد لتكون مختلفة عن الحكومات السابقة، الاهتمام بقوة العشائر الحقيقية ومشاركتها المستقبلية في السياسات المحلية والوطنية بدلاً من استبعاد العناصر العشائرية أو القبلية. وبدون ذلك يكون هناك خطر حقيقي متمثل بالاقتتال العشائري والعنف الطائفي في داخل بغداد وحولها. ومثل هذا السيناريو سيضعف الانتماء الوطني - الضعيف أصلا - ويؤدي إلى زيادة النزعة الإقليمية في العراق، إذ يهتم أبناء القبائل بالأمن المحلي ويكونوا موالين لقياداتهم المحلية.

رابط المقال: http://goo.gl/RWS9rX

العدد [١١٠]

(٢٤) صوتا لوحدة العراق
-الجزء الاول -

مجموعة آراء لباحثين وخبراء
١٧ / كانون الأول / ٢٠١٤
ترجمة : د. حسين أحمد دخيل

موضوع استراتيجي مهم يشغل بال صانعي القرار في العراق ومنطقة الشرق الأوسط وخارجها، ألا وهو سيناريو (تقسيم العراق) في ظل الظروف السياسية والأمنية التي يشهدها العراق وتشهدها المنطقة.

عزيزي القارئ والمتابع الكريم، بين يديك ملف يتضمن آراء لمجموعة باحثين وخبراء مختصين - (٢٤) باحثا - من دول وجامعات عدة استطلعهم موقع (musingsoniraq.blogspot.com) حول الموضوع. وسيُنشر على شكل أجزاء في نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية.

يخوض العراق في الوقت الحاضر حربا طويلة مع التمرد النشيط والمتصاعد. ومع استمرار العنف توترت العلاقات بين المكونات العراقية، فعلى سبيل المثال، هناك حديث عن إقامة جمهورية سومر في جنوب العراق، كما أن الخطاب الإعلامي تحول في مضمونه من كون العراقيين ككل ضد تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") إلى مضمون آخر مفاده هو أن الشيعة ضد المتشددين وأنصارهم. بعد سقوط الموصل في ١١/ حزيران / ٢٠١٤، برز حديث في إقليم كردستان عن اجراء الاستفتاء حول استقلال الإقليم مع إنه خفت منذ ذلك الحين. هذا التوتر في العلاقات بين المكونات لم يكن واضحا في مدياته بهذه البساطة إلا أن أكثر الناس في الوقت الحاضر لهم اطلاع على الانترنت، كما أن هناك تغييرا حقيقيا في الرأي العام العراقي.

ولمناقشة هذا الموضوع معنا مجموعة موقرة من المراقبين والخبراء في مؤسسات مختلفة، ساهموا بأفكارهم حول ما إذا كانت البلاد ستستمر بالاتجاه نحو الأزمة والتقسيم أم ستبقى موحدة.

١. أحمد علي (Ahmed Ali): كبير المحللين ورئيس الفريق العراقي في معهد دراسة الحرب (Institute for the Study of War) / الولايات المتحدة الأمريكية.

سيبقى العراق موحدا، وتدرك كل المكونات العراقية المختلفة أن المحافظة على وحدة العراق سيكون لفائدتها جميعاً. هذا الإدراك لا يستند إلى عاطفة، فالبلاد مترابطة سوية عبر الثروة النفطية ووجود عدو مشترك وهو تنظيم "داعش" الإرهابي. وتهديد هذا التنظيم الإرهابي هو الأخطر الذي شهده العراق في مرحلة ما بعد نظام صدام. يهدف تنظيم "داعش" إلى تفكيك البلاد. العراق الموحد هو وصفة مهمة لهزيمة تنظيم "داعش" الإرهابي والمحافظة على الاستقرار المحلي والإقليمي. والعكس بالعكس، تقسيم العراق هو التهديد الأمني الذي سيعزز الذهاب باتجاه الحرب الأهلية ويجعل البلاد أكثر دموية. وعلى بغداد أن تقاوم سيناريو التقسيم بتعزيز الحكم المحلي. فالعراق تجاوز عواصف شديدة طوال (٩٣) سنة وحدوده أكثر من كونها خط في الرمال.

لا توجد اليوم قوة اســتعمارية في الشرق الأوســط تفرض حدود جديدة. في النهاية سيقرر العراقيون مصير بلادهم.

٢. د. ليام أندرســون (Dr. Liam Anderson): برفسور في العلوم السياسية في جامعة ولاية رايت (Wright State University) / الولايــات المتحدة الأمريكية.

بداية، لا يمكن إنكار أن الوضع الحالي في العراق قاتم، واحتلال تنظيم "داعش" الإرهابي لمساحات واسعة في شــمال وغرب العراق أثبت وجود ضعف أساســي فيه كدولة وكأمة. ومن وجهة نظري، إن البلاد تســير نحو تفكك وشــيك، إلا أنه بعيد المنال. ما يســمى بمشروع جمهورية "سومر"، الذي يهدف إلى انفصــال الأراضــي التي يســيطر عليها الشــيعة لم يبدأ بعــد. والتأييد لهذا المشــروع موجود بين السكان المتضررين في مناطق الشــيعة. ويبدو غير قابــل للتصديــق، أن انفصال شيعة العراق سيعيد رسم الحدود الدولية، وعليه سيتطلب ذلك الاعتراف الدولي. وبصرف النظر عن إيران نفسها، ليس من مصلحة أحد أن يتشكل إقليم غني بالنفط جديد مجــاور لإيران، ومصير بغداد والنســبة الكبيرة من السنة فيها ما يزال حجر عثرة أمام تحقيق ذلــك. إما أن تكون بغداد مــن ضمن جمهورية سومر الجديدة، وهذا ســيخلق تمردا يكون مدعوما من قبل القوى السنية في المنطقة، أو يستثني بغداد منها، وفي هذه الحالة يترك الســكان الشيعة والإمامان العسكريان في سامراء تحت رحمة تشكيل الدولة السنية التي ستنشأ فيما تبقى من العراق. باختصار، سيكون السكان الشيعة في العراق أسوأ حالا بكثير في مرحلة بعد الانفصال من قبلها، وهذا هو السبب في أن ذلك لن يحصل.

فــي الطرف المقابل من البلاد، ينبغي أن لا يؤخذ خطاب رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني في تموز/ ٢٠١٤، حول استفتاء إقليم كردســتان على محمل الجد. حتى لو حصل التصويت - وهو أمر مشكوك فيه - فإن أي إعلان رسمي للاستقلال سيلاقي معارضة من قبل الدول الإقليمية والدولية وبشكل أساس الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن التقدم السريع لتنظيم "داعش" الإرهابي داخل الأراضي المســيطر عليها من قبل القوات الكردية يُضعف القوة العسكرية للدولة الكردية في المستقبل، في الوقت الذي مــا يزال الإقليم يعتمد في نفقاته على بغداد بشكل كبير لتمويل نشاطاته للحفاظ على الوضع السياسي الراهن في المنطقة، وتدرك جميع القيادات الكردية أن الانفصال غير صحيح في ظل الظروف الحالية. ويجب العمــل على تقليل المشــاكل التي يواجهها العراق في المستقبل المنظور. مع ذلك، فإن الحدث الأبرز في هذا الســياق لعــام ٢٠١٤، ليس ظهور تنظيــم "داعش" الإرهابي وتنامي قوتها، بل إزاحة المالكي من السلطة. ومثل كل الجماعات التي على شــاكلة تنظيم "داعش" الإرهابي، فإن الأخير ســينتهي عاجــلاً أم آجــلاً، وأكثر ما يهم العراق هو نوعية القيادة السياســية التي ستتشــكل في أعقاب ذلك.

وخلال مدة وجيزة قضاها فــي الحكم كرئيس لمجلس

الـــوزراء، عمل حيـــدر العبادي علـــى تطهير الجيش مـــن العناصر الغيـــر كفوءة وأذناب وأتبـــاع المالكي، وفكك القوة الأمنية الخاصـــة بالمالكي، وثبت وزيري الداخلية والدفاع في مناصبهـــم (ولم يكون هو الوزير في الوزارتين وكالةً)، واتفق مع إقليم كردســـتان حول صادرات النفط. نعم هذه خطوات صغيرة ربما، لكن أي شيء يساعد على تبدد المناخ السلبي والأجواء المتوترة التي كانت محيطة بالعلاقات السياسية، سيمكّن من بقاء العراق موحدا.

٣. دكتور اماتيزا بارام (Dr. Amatzia Baram): برفسور في قسم التاريخ في الشرق الأوسط، ومدير مركز دراسات العراق في جامعة حيفا / إسرائيل.

هل يســـتطيع العراق أن يبقى متماسكا ؟. أي إجابة لهذا الســـؤال تحتاج إلى مناقشـــة دقيقة لمناهج كل من السنة والأكراد والشيعة.

بالنســـبة إلى الأكـــراد: ربما التقييم أســـهل فيما يخص الأكراد. ويرى المتابع لاحتلال الموصل وأغلب مناطق وسط وشمال العراق من قبل تنظيم "داعش" الإرهابي، أن لـــدى الأكراد فرصة ذهبية لإعلان الاســـتقلال، فقد وصلت علاقاتهم مع بغداد إلى طريق مســـدود مع توقف إرســـال الأموال إلى الإقليم من قبـــل بغداد آنذاك؛ ولهذا أعلن رئيس الإقليم مســـعود برزاني أن الاستفتاء حول الاســـتقلال ســـيجرى قريبا. على أي حال، عندما جعل الائتـــلاف (الولايـــات المتحدة، إيران، شـــيعة العراق) رئيس الوزراء نوري المالكي خارج الســـلطة واستبدله بسياسي شيعي جديد، فقد بدء الأكراد إعادة التفكير. كما أن اتفـــاق النفط والعوائد النفطية بيـــن بغداد وأربيل في بداية كانون الأول / ٢٠١٤، كان ســـببا كافيا لأن يضع الأكراد ملف الاستقلال على الرف، أو ربما كان الغرض من الاستقلال هو الضغط على بغداد لتبدي مرونة أكثر في التعامل مع الإقليم.

بالنســـبة للأكراد، فإن الاعتماد على ضعف بغداد مهم أكثر من الاعتماد على قوة النوايا الحسنة لأنقرة. وبهذه الطريقة يمكـــن أن يضمن كل من دعم بغداد المالي من جهة، والأعمال التجارية لأنقرة والنية السياسية الحسنة من جهة أخرى. ويبقى الاستقلال بالتأكيد هو الحلم الكردي، لكن المآسي والصعوبات المرتبطة به تجعل الأكراد أن يكونوا براغماتيين (نفعيين) ويحســـبوا مستقبلهم بحذر، وأن لا يعتمـــدوا كثيرا على العاطفة والآيديولوجيا. وإذا قاد السوء إلى الأسوء، فهم مازالوا قادرين على إعلان الاستقلال. إذا استمرت سيطرة الأكراد على كركوك - مثلما يفعلون ذلك الآن - سيحصلون على عوائد نفطية مرتفعـــة، كما أن خـــط الأنابيب الذي يمـــر عبر تركيا شغال. وعلى أي حال، ليس لدى الأكراد قدرة للوصول إلى البحار، فهم يحتاجون إلى حليف لتحقيق هذا الهدف. وعليه، فإن حلـــم الدولة الكردية الكبيرة التي ســـتصل إلى البحر المتوســـط عبر تركيا ســـيتحقق قريباً، ولكن إذا أعلنـــت بغداد معارضتها لذلك فمن غير المحتمل أن يعلن الأكراد الاستقلال التام.

أما بالنســـبة إلى المكون السني: فليس لهم جبهة سياسية موحدة ولا منطقة واحدة. ولكن إذا استطعت أن ألخّص مطالـــب كل الجماعـــات والفئات الســـنية عمليا، فإنها تتلخص في الرغبة في إقامة الإقليم السني، الذي يشمل الأنبار وصلاح الدين ونينوى أو أي محافظة فيها وجود لهم. هذا الإقليم ســـيكون له نفس الســـلطات المســـتقلة والامتيازات في إقليم كردســـتان. وبشكل أكثر تحديداً، يعني ذلك أن الإقليم أو الأقاليم لا تستلم حصص متساوية من عائدات النفط فقط ،بل تســـتلم حصص في الحرس

الوطنـــي المحلـــي أيضا، والذي ســـيُجهز ويُمول من قبل بغداد ولكن قيادته ســـتكون قيادة سياسية محلية. ولا يمكن السماح للجيش الاتحادي لدولة العـــراق بالدخول إلى الإقليم إلا بدعوة من القيادة السياســـية للإقليم. كذلك هناك مطالب سنية عدة للقضاء على القوات الشعبية الشيعية. كما يطالب المكون السني - مع إنه غير عملي - بعدم السماح نهائياً للقوات الشيعية أن تعمل في المناطق ذات الأغلبية السنية، فضلاً عن أن كل الجماعات السنية تطلب إنهاء العمل بقانون اجتثاث البعث أو المساءلة والعدالة لضمان مشاركة متساوية في الوظائف الحكومية فـــي المركز. كما يطالبون بإصدار عفو عن السجناء الذين لم تتلطخ أيديهم بالدماء.

مع ذلك، فإن أفراد المليشـــيات الشيعية الذين قتلوا السنة لـــم يُعتقلوا أبدا وما زالوا أحـــرارا. إذا قبلت بغداد هذه المطالـــب أو قبلت الأكثر أهمية منها، ســـتكون فرصة معقولـــة لأن يحبـــذ أغلب الســـنة البقـــاء ضمن عراق موحد فيدرالي. وهناك ســـببين لذلك، الأول وهو الأهم: ضخامـــة العوائد النفطيـــة لمناطق البصـــرة والعمارة ومناطق الجنوب عموما التي تمثل مصدرا قويا للنشاط الاقتصادي، وبُعد الأقاليم السنية عن خارطة احتياطيات النفط والغـــاز في البلاد. ثانياً: الســـنّة مثل الأكراد، لا يمكنهـــم الوصول مباشـــرة إلـــى البحـــار الكبيرة. فهم يتوقعون تعاونا من الأردن لكن بثمن. كما أن الوصول إلى الموانئ الســـورية ســـيكون صعبا جدا ومكلفا على المدى الطويل. هذه الحالة تؤشر أن أغلب السنة ما زالوا يحلمون بالمركزية (عراق موحد تحت هيمنتهم)، لكنهم يدركون تماما أن ذلك مستحيل.

أما بالنسبة للشيعة: يرغب أغلبهم البقاء كجزء من العراق الكبير. ويرون أنفسهم كعراقيين وعرب، وهذا الانتماء ليس أقل من انتمائهم كشـــيعة. العراق الشيعي الصغير - أو كما اقترح البعض تسميته بـ " جمهورية سومر "، التي تمتد من البصرة إلى بغداد - ســـتعتمد بشكل كبير على طهران في مواجهة العالم العربي الســـني. غالبية العراقيين ليســـوا أنصارا لإيران، و سيترددون - مثلما حدث منذ حزيران / ٢٠١٤ - بطلب الحماية الإيرانية عندما يضطرون لذلك. علـــى أي حال، يمكن أن يقبل الشيعة تقســـيم بلادهم بسهولة جداً. هذا هو الحال؛ لأن لديهم احتياطيات نفطية كبيرة، ولديهم خطوط الأنابيب الضرورية (واللازمة) للوصول إلى الخليج. فضلا عن ذلك، في العـــراق الفيدرالي - إذا تحقق ذلك - الاجزاء الغنية بإنتاج النفـــط (الناصرية، البصـــرة، العمارة، والكوت) ربما تقرر تشكيل منطقة خاصة بهم تعزيزا لمصالحهم. وســـيطلبون الحقوق ذاتها التي يطالب بها الأكراد لتوفيـــر الخدمات والبنيـــة التحتية. في الوقت الحاضـــر، وعلى الرغم مـــن العوائد الضخمة (حوالي ١٠٠ بليـــون دولار فـــي ٢٠١٣)، إلا أن هذه الأقاليم مهملة مـــن قبل الحكومة الاتحادية، والبنية التحتية فيها مُهملة، والسكان في وضع صعب جداً.

الاستنتاج: لوجود الاســـتياء المشترك والنقص في الثقة بين المكونات الاثنية والدينيـــة الثلاث؛ فإن فرص بقاء العراق اتحاديا قليلة جدا، وفقا لما ذكرنا في أعلاه. ومع ذلك، يبدو أن هذا سيكون الحل الأمثل، وأن مثل هذا الحل ما يزال ممكناً. إذا القوات العســـكرية العراقية مع الدعم الأمريكي والإيراني ستســـتعيد السيطرة على الموصل والأنبار بدون التوصل إلى اتفاق بين الســـنة والشـــيعة سيكون هذا التحرير بمثابة الاحتلال، كما سيضمن وضع أزمة طويلة الأمد ويُزيد تفكك الواقع الحالي للعراق أكثر مما هو عليه الوضع الآن، مع ســـيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على أغلب المناطق السُنية.

رابط المقال: http://goo.gl/JkfxWa

العدد [١١٠]

ما هو منظور دول أوقيانوسيا وآسيا حول تنظيم "داعش"؟

هارون ي. زيلين؛ زميل ريتشارد بورو في معهد واشنطن. تتركز أبحاثه على كيفية تكيّف الجماعات الجهادية مع البيئة السياسية الجديدة في عصر الانتفاضات العربية، وعلى السياسة السلفية في البلدان التي تنتقل إلى الديمقراطية

١ / كانون الأول / ٢٠١٤

ترجمة: معهد واشنطن

عرض وتلخيص: م.م. ميثاق مناحي

ينظر كل بلد من بلدان أوقيانوسيا إلى مجموعة المشاكل المتعلقة بالمجاميع المتطرفة وتهديداتها من خلال منظور مختلف ومصالح مختلفة. كما ويرى كل منها درجات متفاوتة من مستويات التهديد، إلا أنه من الواضح أن الجميع قلقون ويريدون تأدية دور نشط في مكافحة هذه المشاكل. فالأكاديميون الصينيون يعتقدون أن عودة أعمال العنف في الآونة الأخيرة في العراق سيضر بالمشاريع الاقتصادية الحالية أو المستقبلية، سواء في قطاع النفط أم القطاعات المتصلة بصورة أكثر بالبنية التحتية؛ ولهذا أشار بعض المسؤولين الصينيين إلى أنه يمكن أن تكون الصين على استعداد للمساعدة في مهمات تدريبية لقوات الأمن العراقية وكذلك الحال بالنسبة لنيوزلندا. وعليه، من المهم أن لا تنشغل واشنطن فقط في إشراك الأوروبيين الغربيين والعرب في هذه المشاكل، فهذه القضية تتداخل مع العديد من المواقع، وذلك ليس نتيجة لتعبئة المقاتلين الأجانب فحسب، بل أيضاً حصيلة سعي تنظيم "داعش" لفرض سيطرته على أراضٍ خارج العراق أو سوريا.

يستهل هارون ي. زيلين مقاله بالحديث عن الفرصة التي أتيحت له للسفر إلى عدد من الدول الرئيسة في أوقيانوسيا وآسيا الحليفة للولايات المتحدة لمناقشة قضايا متعلقة بالعراق وسوريا وتنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") والمقاتلين الأجانب. ففي حين ينصب الكثير من تركيز واشنطن على دور الشركاء الأوروبيين الغربيين والعرب في الحرب، إلا أن لدول أوقيانوسيا وآسيا مصالحها الخاصة أيضاً في هذا الشأن. وقد تحدث بشكل خاص مع مسؤولين حكوميين وباحثين أكاديميين وغيرهم في سنغافورة واليابان والصين ونيوزيلندا وأستراليا. فبينما ينظر كل بلد إلى مجموعة هذه المشاكل من خلال منظور مختلف ومصالح مختلفة، ويرى كل منها درجات متفاوتة من مستويات التهديد، إلا أنه من الواضح أن الجميع قلقون ويريدون تأدية دور نشط في مكافحة هذه المشاكل.

سنغافورة

على الرغم من أن عددا قليلا من المواطنين السنغافوريين ذهبوا إلى سوريا، إلا أن الحكومة تأخذ على محمل الجد احتمال توجه المزيد "من المتطرفين" للقتال هناك. ومن ثم، فمن بين الشؤون الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى سنغافورة هو تطوير برنامج أفضل لمواجهة التطرف العنيف واستراتيجية أفضل للعلاقات المجتمعية. ويحاول المسؤولون في البلاد صياغة فهم أفضل لمختلف المسارات التي تؤدي إلى التطرف

بهدف المساعدة على توفير الموارد ونقاط الاتصال على الأرض للتعرف على العلامات المبكرة لتلك المسارات في المساجد والمدارس، إلى جانب التواصل مع أولياء الأمور والمعلمين والأئمة وغيرهم. ومن المخاوف الأخرى البارزة في سنغافورة، استخدام مقاتلين أجانب آخرين في شرق وجنوب آسيا لأراضي سنغافورة كنقطة عبور في طريق الأفراد إلى تركيا للوصول إلى ساحة المعركة السورية.

اليابان

هناك أعداد ضئيلة من اليابانيين الذين توجهوا للقتال في سوريا والعراق، وحتى أقل من عدد السنغافوريين الذين توجهوا للهدف نفسه. من هنا، تريد اليابان استخدام هذه الجهود العالمية التي يبذلها التحالف كطريقة أخرى للمحافظة على علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة. ومن الممكن أن تأمل اليابان أن يُرد لها الجميل في وقت لاحق إذا ما واجهت أي مشاكل مع الصين في المستقبل. وفضلاً عن ذلك، لدى اليابان مصالح اقتصادية ونفطية كبرى في العراق، وكذلك في مناطق أخرى كان تنظيم "داعش" يحاول أن يفرض نفوذه فيها، ولاسيما في الجزائر (تنظيم "جند الخليفة في أرض الجزائر") وليبيا (تنظيم "مجلس شورى شباب الإسلام"). ويتذكر المسؤولون اليابانيون تماماً ليس فقط موت العديد من مواطني بلادهم خلال هجمات عين أميناس في جنوب الجزائر قبل عامين، بل أيضاً المواطنين اليابانيين الذين قتلوا في هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وتُساعد هذه الحوادث على وضع إطار للمخاوف التي يشعرون بها في الوقت الحالي بعد أن احتجز تنظيم "داعش" أحد مواطنيهم الذي حارب في صفوف جماعة "الجبهة الإسلامية السلفية" المتمردة. وعلاوة على ذلك، فإن إلقاء القبض مؤخراً على أحد خريجي الجامعة الذي اعتنق الإسلام وحاول الذهاب إلى سوريا يدفع بالمسؤولين أيضاً إلى التفكير جيداً حول التطرف المستقبلي المحتمل لمجتمع اللاجئين من الأويغور، إلى جانب العمال المهاجرين من إندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين وباكستان. إلا أنهم في الوقت الراهن لا يقلقون بشأن هذا النوع من التهديد.

الصين

من بين جميع هذه البلدان، الصين هي الأكثر انزعاجاً من هذه التوجهات، ويعود ذلك جزئياً إلى أن البلاد قد شهدت بالفعل موجة عنف من مجتمعها الذي كان يشارك في الماضي في عالم الجهاد العالمي مع "حزب تركستان الإسلامي" في إقليم شينجيانغ والمناطق القبلية في باكستان. وتخشى الصين أن توفر سوريا سبيلاً جديداً للتجنيد والتدريب والعودة إلى البلاد لتنفيذ هجمات إرهابية محلية. ويُعتقد في هذا الإطار أن (١٠٠) شخص على الأقل قد ذهبوا إلى سوريا، ومعظمهم من الأويغور على الرغم من وجود عدد قليل من قومية الهان الصينية أيضاً. وفي ما يتعدى مجموعة من حوالي أربعين شخصاً يقاتلون في

صفوف "حزب تركستان الإسلامي في بلاد الشام"، فإنه من الصعب التأكد من عضوية المواطنين في جماعات أخرى. وفي ما يتخطى قضية المقاتلين الأجانب، يعتقد الأكاديميون الصينيون أن عودة أعمال العنف في الآونة الأخيرة في العراق سيضر بالمشاريع الاقتصادية الحالية أو المستقبلية، سواء في قطاع النفط أم القطاعات المتصلة بصورة أكثر بالبنية التحتية، بما في ذلك بناء الطرق السريعة. ومع التوغل المتزايد للجهاديين إلى لبنان، يحذر العلماء أيضاً من سلامة أفراد الجيش الصيني الذين يساعدون قوة حفظ السلام الدولية على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، على الرغم من أن مسؤولاً كبيراً في الحكومة قد أشار إلى أنه يمكن أن تكون الصين على استعداد للمساعدة في مهمات تدريبية لقوات الأمن العراقية. وأخيراً، في حين يشير الإجماع إلى أنه من غير المرجح أن تنضم الصين إلى الدول الغربية والعربية في تنفيذ العمليات العسكرية، يُعتقد أن بكين مستعدة لتقديم دعم مالي أكبر للجوانب الإنسانية للتداعيات، على الرغم من أن سجلها على مدى السنوات الثلاث الماضية في سوريا يدفع إلى التشكيك في هذا الادعاء.

نيوزيلندا

من الناحية التاريخية، كانت نيوزيلندا في آخر قائمة الدول الغربية التي كان مواطنوها يسافرون إلى الخارج للقتال. وقبل (قضية) سوريا، كان يُعرف عن شخصين أو ثلاثة فقط شاركوا في القتال خارج البلاد في فترة تعود إلى ثمانينيات القرن الماضي. وبينما تبقى الأعداد قليلة بالنسبة إلى مشاركة مواطني نيوزيلندا في سوريا (ستة إلى ثمانية أشخاص)، ما يزال المسؤولون في البلاد قلقين من رد فعل سلبي محتمل؛ لذلك، أوجز رئيس الوزراء جون كي خمس طرق يمكن من خلالها أن تشارك بلاده في جهود المجتمع الدولي وقوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة:

١. تكثيف تبادل المعلومات الاستخباراتية، العمليات في التحالف الاستخباراتي الذي يشمل كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا.

٢. استخدام دورها في مجلس الأمن الدولي على مدى العامين المقبلين في محاولة لإيجاد حل دبلوماسي لبعض القضايا الإقليمية الأخرى، مثل أنشطة إيران النووية والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني؛ من أجل أن يؤدي إلى احتمال تخفيف حدة التوتر.

٣. عقد المزيد من الشراكات مع الجهات الإقليمية الفاعلة: إندونيسيا وماليزيا وغيرها من الدول.

٤. تعزيز المساعدة الإنسانية للاجئين والنازحين داخل بلادهم.

٥. المساعدة في بناء قدرات الحكومة العراقية الجديدة (الشرطة والمحاكم والعملية البرلمانية).

وفي هذا السياق تبرز قضية أمنية رئيسية أخرى، وهي أن مسؤولاً رأى أنه يتوجب على المزيد من الأفراد في نيوزيلندا (وكذلك في أستراليا وبريطانيا) النظر فيها، وتتعلق بالمشاكل الأمنية المحتملة في الاحتفال بالذكرى السنوية المائة لمعركة غاليبولي في تركيا في عام ٢٠١٥. ويتجلى القلق في أن تنظيم "الدولة الإسلامية" قد يحاول تنفيذ عملية تستهدف الاحتفال.

العدد [١١٠]

أستراليا

من بين جميع الدول التي تحدثت فيها، بدا المسؤولون الأستراليون الأكثر قدرة وفي الوقت نفسه الأكثر قلقاً؛ ذلك لأنهم شـــهدوا تاريخاً من المؤامرات والهجمـــات ضد بلدهـــم ومواطنيه. ويُعتقـــد في هذا السياق أن عدد الأستراليين الذين توجهوا إلى الخارج للمشاركة في قتال أجنبي يتراوح ما بين (٦٠ و٢٥٠) أسترالياً. ولا بد من الإشارة إلى جانب مثير للاهتمام: شـــعر الأفراد بالقلق من أنه مع كل التركيز المنصب على العراق وسوريا، يتم تجاهل جنوب وجنوب شرق آسيا، وهي مناطق أقرب بكثير إليهم.

وهـــم يطرحون في هـــذا الإطار أســـئلة حول ماهية القدرات التي قد يفرضها فـــرع تنظيم "القاعدة" الجديـــد "تنظيم القاعدة في شـــبه القـــارة الهندية"، "فـــرع القاعدة في شـــبه القارة الهندية"، "قاعدة الجهاد في شـــبه القـــارة الهندية"، علـــى بقية دول المنطقـــة، فضلاً عن مصير القيادة المركزية لتنظيم "القاعدة" بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان. ووفقاً لذلك، ما يزال المسؤولون يعتقدون أن لهم مصلحة كبيرة في التعامل مع التحالف الأمريكي، وتحديداً في التواصل العسكري في العـــراق. كما وتأمل كانبيرا في تعزيز وترســـيخ علاقات أفضل حول هذه القضايا مع إندونيسيا والفلبين وباكســـتان وماليزيا. وفي إطار أقـــرب من أراضي البلاد، فعلى الرغم من أنه من المؤكد أن قضية عودة المقاتلين الأجانب تقلق الحكومـــة، إلا أن المؤامرات المحلية المســـتوحاة من تنظيـــم "داعش"، فضلاً عن التوترات الطائفية الجماعية المحتملة، تُعد من القضايا الأكثر إلحاحاً. وينطبق ذلك بشـــكل خاص في ضوء المؤامرات الفاشـــلة الأخيرة، إلى جانب العدد الكبير من الرعايا اللبنانيين الســـنة والشيعة في البلاد. ورغم أن هذه المجتمعات بقيت هادئة نسبياً، إلا أن التوترات الجماعية في ألمانيا والدول الاســـكندنافية توضح أنه من الممكن أن يحدث ذلك في المستقبل في أستراليا.

المحصلة

فضلا على هذه الدول، أتيحت لي الفرصة حين كنت في ســـنغافورة للتحدث إلى أكاديميين أندنوسيين وماليزيين وصفـــوا لي المخاوف المتزايدة حـــول هذه القضية في بلديهما. ومن ثم، من المهم أن لا تنشغل واشنطن فقط فـــي إشـــراك الأوروبيين الغربيين والعرب في هذه المشـــاكل. فهـــذه القضية تتداخـــل مـــع العديـــد من المواقع، وذلك ليس نتيجة لتعبئـــة المقاتليـــن الأجانب فحســـب، بل أيضاً حصيلة سعي تنظيم "داعش" لفرض ســـيطرته على أراضٍ خارج العراق أو ســـوريا. على سبيل المثال، ســـبق لنا وأن شهدنا جماعات وأفراد في أندنوســـيا والفلبين وباكســـتان بايعت أبا بكر البغدادي، خليفة "داعش". ونتيجة لذلك، فإن الأمر يؤثر على معظم دول العالم؛ لذا لا بد من الحصول على شركاء من كافة الأنحـــاء. ومن المؤكد أنه لن يكون من الســـهل محاولة تحقيـــق التوازن بين مصالح مختلـــف البلدان وقدراتها والقيود السياســـية الداخلية فيها، ولكنها محاولة تستحق العناء بالنسبة إلى واشنطن لإشراك جميع الذين هم على استعداد للانخراط في هذه المسألة بطريقة إيجابية.

رابط المقال: http://goo.gl/L8g46F

العدد [١١٠]

(٢٨) صفحة تهدد حلف واشنطن والرياض

الكاتبة: لورا ماندفيل(Laure Mandeville)
الناشر: صحيفة ليفيغار (Lefigaro newspaper)
ترجمة وتلخيص: م.م. مؤيد جبار حسن

٢ / ٢ / ٢٠١٥

تطلعنا الكاتبة على وجود مكان سري في الطابق السفلي من مبنى الكابيتول، على مقربة من المدخل، حيث يتدفق السياح لزيارة الكونجرس، وهناك غرفة آمنة تحفظ فيها لجنة الاستخبارات في مجلس النواب وثائق سرية للغاية، إحداها تتكون من (٢٨) صفحة، تحوي عناصر ومناقشات لبعض القضايا الحساسة للأمن القومي تعود لثلاثة عشر عاما مضت.

هذه الوثيقة تثير التساؤلات حول دور المملكة العربية السعودية في تنظيم الهجمات على مركز التجارة العالمي، وهي جزء من التقرير الشهير لحادثة ١١ / أيلول / ٢٠٠١، الذي أشرفت عليه لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ برئاسة السناتور بوب غراهام. ولكن في وقت نشره عام ٢٠٠٢، لاحظ السناتور الديمقراطي من ولاية فلوريدا، أن (٢٨) صفحة قد رُفعت من ذلك التقرير وتم تصنيفها بناءً على طلب من إدارة بوش لأسباب تتعلق بـ" الأمن القومي". وعلى مدى سنوات، ضلت تلك الحجة تحول دون إزالة السرية عن النص، على الرغم من جهود غراهام، وهو من القلائل الذين قرأوا الوثيقة، حتى لو كانت متوفرة للمسؤولين المنتخبين الذين يطلبون ذلك.

ويُظهر هذا الجزء من التقرير تورط الحكومة السعودية المباشر في تمويل هجمات ١١ / أيلول، إذ قال السناتور السابق: "نحن نعرف على الأقل أن العديد من منفذي الهجوم الـ(١٩) تلقى دعما ماليا من عدة كيانات سعودية، بما في ذلك الحكومة ". أما إمكانية أن يكون الآخرون قد تم دعمهم أيضا من قبل المملكة العربية السعودية فليست واضحة. هذه المعلومات تم إخفاؤها عن الشعب الأمريكي، قيل لأسباب تتعلق بالأمن الوطني. وهنا يرى غراهام عكس ذلك تماما، إذ يجب نشرها لأجل الأمن القومي. ويضيف غراهام: "الماضي مهم بالنسبة لأمننا القومي. السعوديون يعرفون ما فعلوه، وهم يعرفون إننا نعرفه. والسؤال الحقيقي هو كيف يفسرون ردنا؟. بالنسبة لي، لقد أظهرنا لهم أنهم مهما فعلوا، سيفلتون من العقاب؛ لذلك استمروا في دعم تنظيم القاعدة، ومؤخرا في الدعم الاقتصادي والآيديولوجي للدولة الإسلامية".

ويصر السناتور السابق "أن رفضنا مواجهة الحقيقة خلق موجة جديدة من التطرف الذي ضرب باريس"، فيما أكد مسؤول آخر - قام بقراءة الوثيقة - لصحيفة النيويوركر أن "الأدلة التي تؤكد دعم الحكومة السعودية

لأحداث ١١ / سبتمبر كانت مقلقة للغاية"، وأن السؤال الحقيقي هو "هل تم هذا العمل الإرهابي بموافقة الأسرة الحاكمة؟".

في عام ٢٠٠٢، كان السيناتور غراهام وحده تماما في قتاله لأجل "الحقيقة". ولكن في منتصف كانون الثاني، عقد مجلس الشيوخ مؤتمرا صحفيا حول هذا الموضوع مع الجمهوري والتر جونز والديمقراطي ستيفن لينش، الذي قدم قرارا يدعو لرفع السرية. "الدعم تصاعد ولكن لم يصل إلى عتبة من شأنها أن تسمح للكونغرس بالضغط على إدارة أوباما"، وفقا لما قاله السناتور السابق. فيما كتب جونز و لينش إلى الرئيس وطلبا منه التصرف. وفقا لأحد أعضاء منظمة أسر ضحايا ١١ / أيلول، وهو تيرينس شيافو، فإن أوباما وعد برفع السرية ذات يوم.

عائلات الضحايا هم في طليعة هذه المعركة، فإذا تمكن محاموهم من إثبات مشاركة الدولة السعودية في الهجوم، ستضطر الرياض إلى دفع تعويضات لهم. وقال أحد محاميّ الأسر، شون كارتر، لمجلة نيويوركر "إننا نؤكد أن الجمعيات الخيرية التي أنشأتها الحكومة البريطانية، منظمات لنشر الآيديولوجية الوهابية المتطرفة، كانت مصادر رئيسة للتمويل والدعم اللوجستي لتنظيم القاعدة طوال عقد انتهى إلى هجمات ١١ ايلول". ووفقا للأسبوعية، فإن اثنين من الانتحاريين تم تمويلهما واستضافتهما في سان دييغو بواسطة شخصية لها اتصال دائم مع قسم لوزارة الشؤون الإسلامية مقره في لوس انجلس. غير أن المملكة العربية السعودية ، نفت مسؤوليتها عن ذلك، ودعت إلى رفع السرية عن الصفحات الـ ٢٨ لتبرئة نفسها.

ويعتقد بوب غراهام أن وراء هذه الدعوات، ضغط من جانب واشنطن لإبقاء التقرير سريا. ولكن بعض الناس الذين عملوا على الوثيقة أتوا بالدقيق لمطحنة السعوديين، إذ أشاروا إلى أن النص لا يثبت بصورة نهائية مشاركة السلطات السعودية. هذا هو حال فيليب زيليكو، مدير لجنة ١١ أيلول، الذي يبرر الأمر بـ "تراكم تقارير أولية غير مؤكدة"، ويرد غراهام "إذا كان هذا التقرير سطحيا وغير مقنع، لماذا مُنع من النشر طوال ثلاثة عشر عاما؟".

بالنسبة له "الجواب واضح فبالنسبة لإدارة بوش، هم على مسافة قريبة جدا من السعوديين"، وهم بالتالي يخشون على سمعتهم. كما أن أوباما يسير على الدرب نفسه خصوصا ان كشف مثل هذه الأمور سيكون له آثار جيوسياسية هائلة ستؤثر على علاقة الولايات المتحدة مع السعودية، والتي بدت دائما حيوية. حقيقة أن الرئيس قد قطع زيارته القصيرة إلى الهند الأسبوع الماضي لتحية الملك الجديد في المملكة العربية جنبا إلى جنب مع ٣٠ من كبار القادة السياسيين - حتى أن أحدا منهم لم يكلف نفسه عناء الذهاب إلى مسيرة باريس بعد الهجمات الإرهابية - هذا الفعل يخبرنا الكثير عن أولويات واشنطن.

ومع تحرك صفائح الأرض التي تهز الشرق الأوسط - المعارضة الشيعية - السنية والقضية النووية الإيرانية، والحرب في العراق وسوريا وزعزعة الاستقرار في اليمن - "أوباما لا يريد إدخال عامل جديد لعدم الاستقرار"، وهذا ما قاله غراهام: إن محاولة تقارب أوباما مع إيران تتطلب بذل الجهود لينأى بنفسه عن السعودية، وسبب هذا الخيار واضح، وهو للحفاظ على عدة قطع حديد في النار في حالة افتقار ما هو أفضل.

رابط المقال: http://goo.gl/Tya1ZL

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢- إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣- إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤- إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥- محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧- نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨- تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

إصدارات المركز

١- العراق في مراكز الأبحاث - نشرة اسبوعيه.

٢- صانع القرار - نشرة شهرية.

٣- تقارير إستراتيجية.

٤-مجلة علمية محكّمة دورية.

٥- دراسات وأبحاث ومقالات مترجمة تتعلق بالعراق خاصة.

٦- ملفات إستراتيجية.

٧- كتب إستراتيجية مختارة.

آليات العمل و نشاطات المركز

١ـ متابعة أهم الصحف العالمية.

٢ـ متابعة أهم المجلات والدوريات العالمية.

٣ـ متابعة أهم الكتب الاستراتيجية.

٤ـ متابعة أهم ما يكتبه الكتاب الاستراتيجيون من مقالات.

٥ـ متابعة كتابات وإصدارات مراكز الأبحاث العالمية.

٦ـ التعاون مع مراكز الأبحاث والجامعات لتبادل التجارب والمعلومات.

٧ـ عقد ندوات وحلقات نقاشية والقاء المحاضرات وإقامة دورات تدريبية، لنشر وتفعيل الوعي الاستراتيجي بين النخب المتصدية للعمل العام.

٨ـ إيجاد ورش عمل متخصصة لمتابعة الملفات الساخنة والملتهبة.

٩ـ إعطاء المشورة اللازمة لصنّاع القرار.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء